

Distr.
LIMITED

TD/B/56/L.1/Add.2/Rev.1
25 September 2009

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة السادسة والخمسون

جنيف، ١٤-٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته السادسة والخمسين

المعقود في قصر الأمم، جنيف،

من ١٤ إلى ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

المحتويات

الصفحة

٢	ثانياً - موجز الرئيس (تابع)
٢	تطور النظام التجاري الدولي والتجارة الدولية من منظور التنمية: أثر الأزمة

ثانياً - موجز الرئيس (تابع)

تطور النظام التجاري الدولي والتجارة الدولية من منظور التنمية: أثر الأزمة

١- قام الأمين العام للأونكتاد بافتتاح مداولات المجلس في إطار بند جدول الأعمال وإدارتها بمشاركة فريق رفيع المستوى يتألف من السيد باسكال لامي، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، والسيد بيدرو باييز بيريز، عضو لجنة خبراء رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بإصلاح النظام النقدي والمالي الدولي ("لجنة ستغليتز")، والوزير السابق لتنسيق السياسة الاقتصادية، والرئيس الراحل للجنة إكوادور الرئاسية الفنية من أجل وضع هيكل مالي إقليمي جديد ومصرف للجنوب، إكوادور.

٢- واتفق المشاركون على أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة التي نشأت في البلدان المتقدمة قد أضرت بجميع البلدان وخلفت آثاراً اجتماعية واقتصادية وإنمائية شديدة، خاصة على البلدان النامية. فانهيار الطلب والإنتاج قد تسبب في رفع نسبة البطالة وأسفر عن شدة تقلص التجارة والاستثمار والتحويلات، وربما عن تقلص تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية. واقتران هذه الأزمة بمجموعة من الأزمات التي أثرت على الطاقة والأغذية والسلع الأساسية وتغير المناخ، وبمحدودية قدرة البلدان على إقامة شبكات أمان اجتماعية، قد أدى إلى تفاقم الفقر والبؤس الاجتماعي، وحال تقريباً دون تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والحد من الفقر بحلول عام ٢٠١٥. ورغم ظهور علامات "الاحضرار" التي تشير إلى الانتعاش، فليس هناك مكان للتهاون لأن الآثار الاجتماعية للأزمة ستظل قائمة حتى بعد انتعاش الإنتاج. ولشكل الانتعاش وسرعته أهمية، شأنهما شأن أوضاع الاقتصاد الكلي وتصحيح الاختلالات العالمية.

٣- وبالإشارة إلى عمق تقلص التجارة العالمية وظهورها المفاجئ والمتزامن، بما في ذلك التجارة بين الجنوب والجنوب، شدد كثيرون على أن التجارة ليست السبب المباشر للأزمة وإن كانت لها صلات بالاختلالات العالمية. وقد تفاوتت آثار تقلص التجارة على البلدان النامية، وبخاصة على أكثرها فقراً وأشدّها تأثراً لشدة اعتمادها على التجارة الخارجية للحصول على الإيرادات. فتدويل سلاسل الإنتاج قد نقل التقلص إلى بلدان العالم أجمع. وحدّ نقص تمويل التجارة من قدرة المصدرين على التصدير. وأدت الأزمة الائتمانية إلى تقليل الطلب، بالذات على السلع المعمرة والسلع الرأسمالية. ومنذ منتصف عام ٢٠٠٨، أسفر هبوط أسعار السلع الأساسية عن خفض حصائل صادرات البلدان المصدرة للسلع الأساسية بدرجة شديدة، لا سيما البلدان المصدرة لسلعة أساسية واحدة، وإن مثل ذلك فترة راحة بالنسبة للبلدان المستوردة الصافية، بما فيها البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية. وقد تأثرت أيضاً قطاعات الخدمات ذات الأهمية بالنسبة للبلدان النامية، وبالذات القطاعات المتأثرة بالدخل مثل السياحة والسفر والنقل والبناء.

٤- وأكد كثير من المشاركين على أهمية انتهاز نهج منسق للأزمة، بما في ذلك بإقامة شراكة أقوى فيما بين أسرة المنظمات الدولية. وتدعو الحاجة إلى التماس حلول جديدة وقابلة للاستمرار لتحسين إمكانيات توفير التمويل التجاري والحصول عليه، بما في ذلك عن طريق الأنشطة التي تقوم بها شبكة مصارف التصدير والاستيراد والمبادرات الرامية إلى زيادة السيولة التجارية العالمية. فقد اتسم دعم قطاع الزراعة المستدامة بأهمية خاصة لتنويع الاقتصادات والأمن الغذائي والتخفيف من آثار تغير المناخ. ومن الأمور الجوهرية التصدي لحركات التضارب في

أسواق السلع الأساسية. ومما يمكن أن يسهم مساهمة كبيرة في هذا الصدد زيادة تدفقات المساعدة الرسمية والمعونة من أجل التجارة، فضلاً عن اتخاذ مبادرات مهمة وعاجلة لتخفيف عبء الديون. ولوحظ حدوث تطورات إيجابية في الاستعراض العالمي الثاني الذي أجرته منظمة التجارة العالمية بشأن المعونة من أجل التجارة في تموز/يوليه. وستكون مواصلة تعبئة موارد إضافية ومنظورة أولوية رئيسية.

٥- وكان هناك رأي سائد للإفادة بأن سرعة انتشار الأزمة وإن كانت قد أثبتت عولمة الاقتصادات وتربطها، فقد ألقت الضوء أيضاً على مدى تأثر البلدان النامية من فرط اعتمادها على الطلب الخارجي، لا سيما على مجموعة صغيرة من السلع الأساسية والأسواق. وقد أبرز ذلك الحاجة إلى دعم الطلب المحلي وقدرات الإنتاج المحلية. بيد أن الطلب المحلي قد ظل بسيطاً في كثير من البلدان النامية. وعليه، فإن الطلب الخارجي أساسي لدعم النمو. والتحدي الذي تواجهه البلدان النامية يتمثل في معرفة الكيفية التي يمكن لهل بها جعل اقتصاداتها وتجارها أكثر قدرة على التكيف مع الهزات الخارجية بتنوع أسواقها وقطاعات إنتاجها وصادراتها. ويمكن أن تشمل هذه القطاعات الزراعة المستدامة، والخدمات، والطاقة المتجددة والسلع البيعية. ومما يمكن أن يتسم بأهمية أيضاً تيسير حرك الأفراد. ومع استمرار أهمية أسواق البلدان المتقدمة، يتيح التعاون بين الجنوب والجنوب والتجارة الإقليمية إمكانية سليمة للالتعاش. ومن الأمور الأساسية تعزيز القدرات التنافسية والإنتاجية إلى جانب زيادة القيمة المضافة ونسبة استبقائها بدعم من المجتمع الدولي والمعونة من أجل التجارة.

٦- وأكد كثيرون على أنه لا يجوز للأسواق أن تتولى بنفسها التنظيم الذاتي وأنه ينبغي للحكومات الاضطلاع بدور رئيسي لتوجيه الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية وذلك بتنظيم الأسواق وتيسير التجارة في القطاعات الرئيسية. ويلزم إعادة تعريف دور الحكومات لكونها تتيح إمكانية بناء دولة إنمائية حتى يتسنى لها القيام بدور أكثر فعالية، بما في ذلك باستخدام حيز السياسات العامة. وشدد آخرون على أن تدرج الإدماج في الأسواق العالمية لا يزال يشكل جزءاً من الاستراتيجيات الإنمائية الشاملة، وأن التنظيم وفتح الأسواق أمران لا يستبعد كل منهما الآخر.

٧- واتفقت آراء المشاركين على أن التزعة القومية الاقتصادية ومشاعر الحماية مسائل مثيرة للقلق لأنها تؤثر على البلدان النامية بصفة خاصة. ولئن كان قد تم احتواء التدابير الحماية شديدة الكثافة، فقد تخللت ما يسمى بسياسات "الشراء - الاستثمار - الإقراض - تعيين المحليين" تدابير عديدة للتخفيف من آثار الأزمة، ووُضعت عدة تدابير غير تعريفية. وتدعو الحاجة من ثم إلى احتواء هذه المشاعر وخفض التدابير القائمة. وأعرب كثيرون عن شعورهم بالقلق إزاء عدم قدرة البلدان النامية على اتخاذ تدابير واسعة النطاق بشأن الحوافز الضريبية بسبب قلة مواردها، مما قد يقلل من أهمية مركزها التنافسي ويشوه موقع إنتاجها في المستقبل بتحملها عبء ذلك. ورُئي أن الرصد المنتظم والشفافية وضغط الأنداد مسائل أساسية، كما تناولتها منظمة التجارة العالمية بالمشراكة مع الأونكتاد ومؤسسات أخرى.

٨- وتم التشديد على أهمية اختتام جولة الدوحة من المفاوضات التجارية بتحقيق نتائج إنمائية مهمة بحلول عام ٢٠١٠. وقد أتاح آخر مؤتمر وزاري عقد في الهند (٣-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩) زخماً جديداً ومن شأن انعقاد قمة الـ ٢٠ القادمة في بيتسبورغ أن يتيح فرصة فريدة للدلالة على القيادة والمسؤولية. وأكد عدة متحدثين على أهمية العملية المتعددة الأطراف بالنسبة للعمليات الثنائية. وألقى كثيرون منهم الضوء على ضرورة مضاعفة الجهود لتحقيق بعدها الإنمائي بالكامل، بما في ذلك المعاملة التفضيلية أو التمايزة وحيز السياسات العامة، في تمكين

البلدان النامية من تنفيذ سياسات فعالة لتخفيف آثار الأزمة. وأشار متحدثون آخرون إلى أن مجموعة نتائج الدوحة الناشئة قد أتاحت بالفعل درجة مرونة كافية للبلدان النامية، وبالذات لأقلها نمواً ولفئات عديدة من البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، مثلاً في شكل الإعفاء من التزامات التخفيض وتقليل التزامات التخفيض في مجال التعريفات والإعانات الزراعية. وأبرز أحد المشاركين الحاجة إلى التصدي لسياسة المنافسة والشفافية المتبعة في منظمة التجارة العالمية بخصوص المشتريات الحكومية وذلك لاحتواء التدابير الحمائية. ورُئي أن التناسق بين العمليات المتعددة الأطراف والإقليمية ودون الإقليمية أمر له أهميته. وأكد عدة مشاركون على ضرورة أن تعزز الاتفاقات بين الشمال والجنوب التعاون الإنمائي لدعم التنمية والقدرة الإنتاجية.

٩- وشدد كثير من المشاركين على ضرورة إصلاح نظام إدارة الاقتصاد العالمي لظهور تناقض صارخ بين النظام التجاري الخاضع للوائح شديدة والأسواق المالية التي لا تخضع لأية لوائح. فتوافر عنصر التناسق في السياسات التجارية والإئتمانية والمالية والنقدية أمر أساسي، بما في ذلك بتعزيز اللوائح في القطاع المالي. واتفق المشاركون على أهمية النظام التجاري المتعدد الأطراف في الحفاظ على التدفقات التجارية. وتدعو الحاجة إلى تعزيز النظام بإنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف يكون عالمياً وقائماً على قواعد ومنفتحاً وغير تمييزي ومنصفاً. وقد كان الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أمراً مهماً لعملة النظام. واعتبرت البلدان التي انضمت إليها أن الالتزامات الصارمة المطلوبة منها لا تتماشى مع مستوى تنميتها. والحاجة قائمة في الأجل الطويل لإعادة النظر في سير عمل النظام التجاري من حيث نطاقه ووسائل الحد من خطر عدم التنفيذ والمنازعات التجارية، وقد أعرب البعض عن ضرورة الاحتراس من إصلاح النظام التجاري.

١٠- وأثنى المشاركون على مذكرة المعلومات الأساسية التي أعدها الأمانة لكونها قد قدمت تحليلاً ذا صلة خاصة بالموضوع. وأعادوا التأكيد على الدور المهم الذي يقوم به كحافز على رصد تطور الأزمة الاقتصادية العالمية وبناء التوافق في الآراء بشأن التدابير اللازمة للتصدي للآثار التجارية والإئتمانية. وقد تطلب الطابع العالمي للأزمة تعهداً حاسماً من جانب مجموعة "الدول الـ ١٩٢" والأمم المتحدة. وعليه، رأى المشاركون أنه ينبغي للأونكتاد مواصلة تحليل الآثار التجارية والإئتمانية للأزمة، بما في ذلك الأطر التنظيمية والمؤسسية والسلع الأساسية والتمويل التجاري والتعاون بين الجنوب والجنوب وتدابير الاستثمار. كما ينبغي للأونكتاد الاستمرار في مساعدة البلدان النامية لإدخالها في النظام التجاري الدولي وبناء القدرات التجارية والإنتاجية، بما في ذلك عن طريق المعونة من أجل التجارة.